زانتم على وجهها اقول اعترض عليه بانه لا فساد فيه هو المعرّاة اريد بالمستثنيات والجا
زات انواعها بل هو الحق وانما الفساد فيه اذا اريد استخراجها بما المعينة الواردة في تراكيب
البلغاء وقال بعضهم المراد بالتراكيب في تعريف البلاغة التراكيب البليغة بقرينة اضافة
الخواص اليها فلا يلزم الا توقف معرفة بلاغة المتكلم على معرفة بلاغة الكلام ولا عكس
فلا دور ورد بان السكاكي لم يفسر بلاغة الكلام في كتابه فيلزم الابهام في تعريف بلا
المتكلم قوله ثم الاوضح في تعريف علم المعاني الخ اقول انما كان ارجح لاستغنائه عن
القرينة الخفية على اعتبار الحيثية اذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف
ولانه لم يتوجه عليه ذلك الاشكال الذي اورد على تعريف السكاكي ليحتاج الى دفعه
قوله والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام الى قوله فلا دور اقول فقد يتوهم ان ما هو صفة
المتكلم راجع الى صفة الكلام حقيقة بناء على ان قولنا متكلم صادق معناه صادق كلامه
او موقوف على ما هو صفة الكلام بناء على ان معناه كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقا
فالدور لازم وجوابه اما على الاول فهو ان الصدق والكذب وان اشتهرا في المعنى على ذلك
المعنى لكن الحكم متعدد فيهما كما ذكره فلا دور نعم لو فسر الاخبار بالاتيان بالخبر
لعاد الدور واحتيج في دفعه الى وجه اخر واما على الثاني فهو ان صدق المتكلم على هذا
التفسير يتوقف على معرفة الكلام وصدقه وليس شيء منهما متوقفا على صدق المتكلم واذا
فسر صدق المتكلم بالخبر عن الشيء على ما هو به يتوقف على معرفة الخبر بمعنى الاخبار ولا عذر
فيه وان كان بمعنى الاتيان بالخبر اذ اللازم حينئذ توقف صدق المتكلم على الخبر المتوقف
على صدق الكلام ولا عكس فلا دور قوله للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في
الخارج وبين قولنا حصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج لا خفاء انه اذا قلت
زيد موجود في الخارج فهو لا يطابق الواقع كان قولنا في الخارج ظرفا لوجود زيد لا لزيد
نفسه ولا ارتياب ايضا ان الموجود الخارجي هو زيد لا وجوده فظهر ان الموجود الخا
رجي ما كان الخارج ظرفا لوجوده كزيد لا ظرفا لنفسه كوجوده وان صدق قولنا زيد
موجود في الخارج لا يستلزم صدق قولنا وجود زيد موجود في الخارج فعلى هذا فقس قول
الخارج

ف الفرق بين الموجود الخارجي والوجود الخارجي

الخارج في قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج ظرف لحصول القيام لزيد ووجوده لا لنفسه
شيء لا انه وجود شيء لغيره فهو فرع وجوده في نفسه فيكون القيام امرا موجودا في الخارج وهو
جودا فيه لزيد واما حصول القيام له فليس موجودا خارجيا لان الخارج ظرف لنفس
الحصول لا لتحققه ووجوده فالفرق ان الخارج في القول الاول ظرف للحصول نفسه ولا
يستلزم ذلك وجوده فيه وفي الثاني ظرف لوجود الحصول وتحققه وهو معنى كونه موجودا
خارجيا ونحن اذا قلنا نسبة خارجية اردنا بها ما كان الخارج ظرفا لنفسها اي الوجود
الخارجي لا ما كان الخارج ظرفا لتحققها وحصولها اي الموجود الخارجي وفرق بين صدق
الاول لا يستلزم صدق الثاني فافهم الحال واندفع الاشكال واما قوله فانا لو قطعنا
النظر الى اخره فمستدرك في البيان الا ان يتعسف فيقال معناه ان حصول القيام لزيد
في الخارج امر نجزم به قطعا ولا نشك فيه اصلا بخلاف كون حصول القيام له امرا متحققا
في الخارج فانه لا نجزم به فيكون اشارة اجمالية الى ما فصلناه من الفرق وما يجاب عن
اصل السؤال بان ليس المراد بالخارج هاهنا ما يراد في الاعيان ليتجه ان النسب امور
اعتبارية لا موجودات خارجية بل المراد خارج النسبة الذهنية التي دل عليها
الكلام قوله ومنه تلك ان مثل هذا يكون غلطا الى اخره اقول قيل تسمية هذا الاخبار
شهادة في بعض الاخبار بكونه مسمى بالشهادة في الدليل عرفا على كونه صادرا عن علم
ومواطاة قلب والتكذيب راجع الى هذا الخبر الضمني لا الى بعض التسمية فلا نقض
ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى افصد افترى اقول يعني ان القصد معتبر فيما
هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم انه ليس بمعتبر فيه بل هو بمعنى الكذب مطلقا فقد
اريد هاهنا قصد الافتراء بناء على ان الافعال التي من شانها ان تصدر عن اختيار اذا انتسب
الى ذوي الارادات تتبادر منها صدورها عن قصد وان لم يكن ذا خلاف في بعضها واما المجنة
المجنون فليس له ارادة يعتد بها قوله كما دل عليه التقسيم نقل ائمة اللغة واستعمال
العرب اقول اي يدل على تفسير الكذب بالقصد في بعض لا افتراء وانه داخل فيه نقل
ائمة اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد واستعمال العرب اياه في ذلك في سياق ولو

Copyright © King Saud University